

بيان صحفي من المنتدى الاقتصادي السوري حول قرار استبدال العملة

غازي عنتاب – تركيا 17 آب، 2015

أعلنت بعض الجهات المدنية والعسكرية في المناطق التي تسيطر عليها في الشمال السوري، عن بدء التعامل بالليرة التركية، عوضاً عن الليرة السورية، وقد بررت قرارها للحفاظ على أموال الشعب السوري من الضياع، نتيجة قيام نظام الأسد بطباعة فئات نقدية جديدة من الليرة السورية دون أي رصيد يقابلها، كما بينت أنه من الأسباب للقرار هو محاربة نظام الأسد اقتصادياً عبر وقف تدفق القطع الأجنبي من المناطق المحررة إلى المناطق الخاضعة لسيطرته، إلا أن هذا القرار لم يأخذ وقتاً وتخطيطاً كافياً من البحث والدراسة ولم يشارك بها كافة الجهات المعنية بالقرار. لذا نعتبره قراراً غير صائباً من حيث مضمونه وزمانه وطريقة تطبيقه.

ونحن في المنتدى الاقتصادي السوري، كمنظمة غير حكومية تعنى بالشأن الاقتصادي السوري، قد وصلتنا العديد من التساؤلات والاستفسارات حول تبعات هذا الأمر على المواطن السوري وعلى الاقتصاد الوطني، وماهي إيجابياته؟ وماهي انعكاساته المستقبلية؟ وماهي الخطوات الواجب إتباعها لاستبدال العملة؟ المنتدى الاقتصادي السوري يؤكد على أنه تم فهم عملية الاستبدال من قبل الكثيرين من السوريين (مؤسسات وأفراد) فهماً خاطئاً، ونؤكد على أنه لا يمكن طرح مثل هذا القرار إلا من قبل جهات حكومية لها الوصاية الكاملة على اقتصاد الشعب السوري، فإن القرارات الاستراتيجية كقرار استبدال العملة يعتبر قراراً سيادياً، تديره جهة رسمية مختصة من خلال مديرياتها ومؤسساتها النقدية في إدارة هكذا قرار، ولا بد من وجود مركز مالي أو بنك مركزي لديه المقدرة القانونية والسلطوية بإدارة النقد وتبعاته بناء على المتغيرات الاقتصادية الحاصلة على الأرض، وفي ظل عدم وجود هذه السلطة القانونية المدنية، نؤكد على أن هذا القرار لن يلقى أذناً صاغية في الشارع السوري، ولن يفرض التزاماً به، فنحن في المنتدى الاقتصادي السوري، نؤمن بأن المواطن السوري هو أكثر دراية بمصلحته، فهو من قام أساساً بإدخار الدولار الأميركي بدلاً من الليرة السورية منذ بدء انخفاض قيمتها عام 2012، ونؤكد بأن أكثر ما يمكن العمل عليه حالياً ضمن الظروف والتغيرات الراهنة هو:

1. ضبط تدفق النقد الأجنبي من المناطق المحررة إلى مناطق سيطرة النظام.
2. وقف التعامل بالفئات النقدية من العملة السوري المطبوعة حديثاً.
3. ترك الحرية الكاملة للمواطن السوري في اختيار طريقة إدخاره أو تعامله النقدي طالما أنه يلقى القبول، مع العمل على توعيته وجعله على دراية كاملة بجوانب هذا الموضوع.

ختاماً، نهيب بجميع المنظمات والمؤسسات السورية ضرورة العمل بمهنية عالية وضمن الاختصاص وتحمل كل جهة مسؤولياتها. فإن العمل من أجل حرية الشعب السوري لا يمكن اختصاره بمكون أو فصيل دون غيرهما، وإنما يجب أن يشمل جميع السوريين بمختلف مكوناتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تمام البارودي
نائب رئيس مجلس إدارة المنتدى الاقتصادي السوري